

## أهالي جزيرة تاروت: سيناريو القطيف لن يتكرر

كثيرة هي أشكال الاعتداء على أهالي جزيرة التاروت، وكان آخرها ابتداء مشروع تطوير الجزيرة وتسميته باسم "تطوير جزيرة دارين وتاروت" وجعل تاروت إسما ملحقا بقرية دارين الصغيرة. وإزاء هذه التطورات أبدى العديد من أهالي القطيف رفضهم للتغيير الحكومي والذي استهدف إسم الجزيرة الأصلي ومحاولة النظام السعودي تمرير محاولاته الدؤوبة للعب على وتر الديموغرافية والتاريخ.

وفي السياق، اعتبر سلمان الجشي أن "أول طائرة انجليزية هبطت في جزيرة تاروت في منطقة الرفيعة بين قريتي سنا بس و دارين .. تعشى و تغدى ركابها في منزل جدي عبداً بن منصور الجشي عمدة تاروت وقتها"

أما صاحب حساب المحبة والسلام فقد أكد أن " جزيرة تاروت عمرها أكثر من 7000 سنة موثقة في جميع



وغرد حساب آخر بالقول " حلمي ومنايي اعرف ليش هيئة تطوير الشرقية متمسكين بمسمى جزيرة دارين لدرجة أنهم مسمين جزيرة تاروت بمسمى جزيرة دارين وتاروت؟ دارين من عام 1979 تم وصلها بتاروت وصارت قرية من قرى تاروت وحالها حال باقي قرى تاروت ليش إلى الآن مسمينها جزيرة مادري. أما بخصوص المسمى الجديد فهو غير مقبول"

يذكر أن سياسة التقسيم ليست جديدة على النظام السعودي، فقد عمدت "أمانة المنطقة الشرقية" في أبريل/نيسان 2022 إلى تقسيم محافظة القطيف إلى شرقي وغربي، وحمل الجزء الثاني اسم محافظة البيضاء.

القرار أعلنه، حينها، أمين أمانة "المنطقة الشرقية" فهد الجبير، الذي كشف إنشاء فرع بلدية لمحافظة البيضاء، وتكليف المهندس مساعد بن محمد القحطاني رئيساً لها، بعد توصية من "لجنة التنمية" في المنطقة، "لتحقيق تنمية شاملة مستدامة تضمن تعزيز الإمكانيات وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والعمراني مع المدن والمحافظات وخاصة حاضرة الدمام". حسب زعمه مع العلم أن القحطاني، الذي أصبح رئيس بلدية القطيف الغربية أو "البيضاء" جاء به من خارج حدود هذه المنطقة.

مخططات السلطات السعودية التخريبية لخارطة المحافظة لا تقف عند هذا الحد، بل تعدّ بالأمر إلى ردم مساحة واسعة من السواحل البحرية بما في ذلك ساحل جزيرة تاروت وما يقابله من كورنيش القطيف وكورنيش دارين أيضاً، ليتحوّل بعضها إلى مخططات سكنية، الأمر الذي أدى إلى تخريب البيئة الطبيعية وتناقص الثروة السمكية والنباتية. جرى كذلك ردم البحر في المنطقة الواقعة بين ميناء الملك عبدالعزيز فيالدمام والشاطئ الشرقي والمزروعية، لإنشاء مخطط عقاري يمتد على مساحة شاسعة من البحر يتّسع لأكثر من 11 ألف قطعة أرض، وتصل مساحته إلى نحو 7 ملايين متر مربع.

الجدير بالذكر أن ملامح التخريب تشمل أيضاً هدم الأبنية، والقصور، والقلاع والأحياء التراثية في القطيف والأحساء، والتبيؤول مصيرها إلى الإنهيار التام، نتيجة جرائم الهدم بحججٍ واهية أو الإهمال

المتعمّد. فبهذه الممارسات الممنهجة يندثر تراث المنطقة، تحت إشراف "هيئة التراث" المعنية  
"بالحفاظ على تراث البلاد". يحدث ذلك عادةً بذريعة أنها "آيلة للسقوط"، مع العلم أن العمر  
التاريخي لتلك الأبنية يعود إلى مئات وآلاف السنوات. يتّصل ذلك كله بسياسة حكم آل سعود الطائفية  
والإقصائية، لأي من المناصب المؤثرة في الإدارة والقرار السياسي، وعدم الاعتراف بالمذهب الشيعي على  
المستوى الدستوري والقانوني، وتردّي حالة حقوق الإنسان، من خلال الاستهداف الممنهج لمؤسسات المجتمع  
المدني في ظل عدم سن قانون تشريعي لعملها، وعبر إغلاق المؤسسات الحقوقية، والمعاقبة على تأسيسها  
بالسجن.

---